



الرباط، في ٢٥/٤/٢٠٢٠
منشور رقم: ٢٥٣

إلى
السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون
والمندووبون السامون والمندوب العام

الموضوع : الخدمات الرقمية للمراسلات الإدارية

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، ففي إطار دعم التحول الرقمي بالإدارات العمومية، وعملا بالتدابير الاحترازية والوقائية التي اتخذتها الحكومة لتفادي تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19" بين العاملين بالمرافق العمومية والمرتفقين، خاصة تلك المتعلقة بحالة الطوارئ الصحية، ولكون التعاملات والتبادلات الورقية تمثل خطر لانتشار عدوى هذا الوباء، أصبح اعتماد الحلول الرقمية من الوسائل التي لا محيد عنها لضمان استمرارية العمل الإداري وتقليل تبادل المراسلات والوثائق الورقية.

وتفعيلا للبرنامج الحكومي في شقه المتعلق بإصلاح الإدارة وتحسين جودة الخدمات العمومية وتقريبها من المواطن، تحرص الحكومة على مواصلة دعم كل الجهود الرامية إلى استغلال وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل رفع أداء المرفق العام والارتقاء به إلى مستوى النجاعة والفعالية.

وفي هذا الإطار اعتمدت عدة إدارات الحلول الرقمية لتشجيع العمل عن بعد بهدف تقليل تبادل الوثائق والمراسلات والحد من التعاملات والتبادلات الورقية.

وفي هذا الصدد، بادرت وكالة التنمية الرقمية (ADD) بتنسيق مع قطاع إصلاح الإدارة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لدعم الإدارات العمومية في تبني الحلول الرقمية، حيث عملت هذه الوكالة على تطوير مجموعة من الخدمات الرقمية من بينها :

- بوابة مكتب الضبط الرقمي للمراسلات الإدارية، التي تهدف إلى تمكين الإدارات والمرتفقين على حد سواء من إيداع مراسلاتهم عن بعد لدى الإدارات المعنية مقابل وصل رقمي بتأكيد الاستلام.

▪ الخدمة الإلكترونية للمراسلات الإدارية، التي تمكن الإدارات، في تعاملها فيما بينها، من تدبير المراسلات الواردة والصادرة منها وكذا المراسلات ما بين مصالحها الداخلية، على الصعيد المركزي واللامركز.

▪ الخدمة الإلكترونية "الحامل الإلكتروني" (Parapheur électronique) التي تمكن الإدارات المنخرطة في هذه الخدمة من:

- ✓ التجزيد المادي لمختلف الوثائق الإدارية،
- ✓ التوقيع الإلكتروني على الوثائق الإدارية،
- ✓ إدارة سير العمل Gestion des Workflows.

وللإشارة فإن الحكومة توالي أهمية قصوى لدعم كل الجهود الرامية إلى توظيف واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما يتطلب من كل الإدارات العمومية بذل المزيد من المجهودات، بغية ترسیخ ثقافة المعاملات الإلكترونية على كل المستويات والارتقاء بالخدمات العمومية الموجهة للمواطن والمقاولة، الشيء الذي سينعكس لا ريب إيجاباً على تحسين جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة.

وفي هذا الإطار، ومن أجل دعم الإدارات العمومية في ورش الإدارة الرقمية، تم إحداث فريق عمل مكون من ممثلين عن كل من وكالة التنمية الرقمية وإصلاح الإدارة لمواكبة الإدارات العمومية في تبني مختلف الحلول الرقمية، حيث سيشرف هذا الفريق على تنظيم ورشات عمل افتراضية لتقديم الحلول التي طورتها الوكالة.

ومن أجل الاستفادة من الخدمات الرقمية للمراسلات الإدارية، المشار إليها أعلاه، يتعين على الإدارات العمومية الاتصال بوكالة التنمية الرقمية على البريد الإلكتروني : assistance.egov@add.gov.ma

ونظراً لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية بالغة في تحسين أداء الإدارة وضمان استمرارية العمل الإداري في ظل هذه الظرفية الدقيقة التي تمر بها بلادنا بسب انتشار وباء كورونا "كوفيد-19"، فإني أدعوكم إلى العمل على تعميم هذا المنشور على المصالح التابعة لكم سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي أو الإقليمي، كما أهيب بكلفة القطاعات الحكومية والهيئات المعنية العمل بتنسيق مع قطاع إصلاح الإدارة ووكالة التنمية الرقمية، على اعتماد هذه الحلول الرقمية والانخراط والتفاعل الإيجابي معها لتمكينها من بلوغ الأهداف والغايات المنتظرة منها.

وتفضلاً بقبول خالص التحيات والسلام.

وزير الاقتصاد والمالية
وإصلاح الإدارة

إمضاء: محمد بنشعيبون